

## بلاغ الشركات

القوائم المالية

البنك العربي لتونس

المقر الإجمالي : 9 نهج الهادي نويرة تونس 1001

ينشر البنك العربي لتونس قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 2003/12/31 التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 12 جوان 2004. هذه القوائم مصحوبة بالتقرير العام و الخاص لمراقب الحسابات السيد احمد منصور

الموازنة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2003

( بألف دينار )

إيضاحات 31 ديسمبر 2003 31 ديسمبر 2002

				الأصول
34.590	31.155			خزينة و أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية و الخزينة العامة
122.266	105.544	1		مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية
703.593	776.393	2		مستحقات على الحرفاء
12.541	166.640	3		محفظة السندات التجارية
35.061	36.268	4		محفظة الاستثمار
20.898	22.287	5		أصول ثابتة
71.592	64.077			أصول أخرى
<b>1.000.541</b>	<b>1.202.364</b>			<b>مجموع الأصول</b>
				الخصوم
				البنك المركزي و مركز الصكوك البريدية
15.466	67.437	6		ودائع و أموال المؤسسات البنكية و المالية
814.949	958.832	7		ودائع و أموال الحرفاء
19.094	19.171			اقتراضات و موارد خصوصية
66.497	63.544			خصوم أخرى
<b>916.006</b>	<b>1.108.984</b>			<b>مجموع الخصوم</b>
				الأموال الذاتية
35.000	35.000			رأس المال
51.651	44.966			احتياطيات
79	19			نتائج مؤجلة
(12.230)				تعديلات محاسبية
10.035	13.395			نتيجة السنة المحاسبية
<b>84.535</b>	<b>93.380</b>	<b>8</b>		<b>مجموع الأموال الذاتية</b>
<b>1.000.541</b>	<b>1.202.364</b>			<b>مجموع الخصوم و الأموال الذاتية</b>

طلبت الهيئة من البنك مدها بالتوضيحات حول المعالجة الرجعية للبيانات المالية للسنة المقفلة في 31 ديسمبر 2002

قائمة التعهدات خارج الميزانية  
المختومة في 31 ديسمبر 2003

بألف دينار

31 ديسمبر 2003	31 ديسمبر 2002	
144.308	122.418	الخصوم المحتملة
247.671	260.987	ضمانات و كفالات مقدمة
		اعتمادات مستندية
<b>391.979</b>	<b>383.405</b>	<b>مجموع الخصوم المحتملة</b>
80.910	70.513	التعهدات المقدمة
4.356	3.370	تعهدات التمويل المقدمة
		تعهدات السندات
<b>85.266</b>	<b>73.883</b>	<b>مجموع التعهدات المقدمة</b>
352.182	370.246	التعهدات المقبولة
		ضمانات مقبولة

قائمة النتائج

للفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003

بألف دينار

إيضاحات	الفترة ما بين 2003/01/01 و 2003/12/31	الفترة ما بين 2002/01/01 و 2002/12/31	
	62.147	53.724	9 إيرادات الاستغلال البنكي
	11.913	11.234	10 فوائد دائنة و مداخيل مماثلة
	16.639	10.608	11 عمولات دائنة
	2.206	2.544	12 مرابيح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
	<b>92.905</b>	<b>78.110</b>	مداخيل محفظة الاستثمار
			<b>مجموع إيرادات الاستغلال البنكي</b>
	32.526	26.089	13 أعباء الاستغلال البنكي
	898	890	فوائد مدينة و أعباء مماثلة
	<b>33.424</b>	<b>26.979</b>	عمولات مدينة
	<b>59.481</b>	<b>51.131</b>	<b>مجموع أعباء الاستغلال البنكي</b>
	(11.653)	(6.813)	14 الناتج البنكي الصافي
	(1.697)	(1.579)	15 مخصصات المدخرات و نتيجة تصحيح قيم المستحقات و عناصر خارج
	80	70	الموازنة و الخصوم
	(18.803)	(18.363)	مخصصات المدخرات و نتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
	(9.128)	(9.682)	إيرادات استغلال أخرى
	(2.695)	(2.587)	مصارييف الأعوان
	<b>15.585</b>	<b>12.177</b>	أعباء الاستغلال العامة
	356	(175)	مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة
	(2.546)	(1.967)	نتيجة الاستغلال
	<b>13.395</b>	<b>10.035</b>	رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية
			الأداء على الأرباح
			النتيجة الصافية
			انعكاس التعديلات المحاسبية
	<b>13.395</b>	<b>10.035</b>	النتيجة بعد التعديلات المحاسبية

جدول التدفقات النقدية  
للفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003

الفترة ما بين 2002/01/01 و 2002/12/31	الفترة ما بين 2003/01/01 و 2003/12/31	إيضاحات
		<b>أنشطة الاستغلال</b>
79.109	93.018	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة (خارج مداخيل محفظة الاستثمار)
(27.130)	(40.238)	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
(2.051)	8.648	ودائع / سحبيات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى
(128.006)	(76.644)	قروض و تسبيقات / سداد قروض و تسبيقات ممنوحة للحرفاء ودائع / سحبيات الحرفاء
13.394	108.445	سندات التوظيف
(1.064)	988	مبالغ مسددة للأعوان و دائنون آخرون
(17.811)	(18.620)	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
3.816	1332	الأداءات المدفوعة على الأرباح
(3.099)	(1.305)	
<b>(82.842)</b>	<b>75.624</b>	<b>التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال</b>
		<b>أنشطة الاستثمار</b>
1.248	1.946	فوائد و حصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
(5.395)	(2.715)	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
(1.773)	(3.467)	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
(5.920)	<b>(4.236)</b>	<b>التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار</b>
		<b>أنشطة التمويل</b>
4.602	25	ارتفاع / انخفاض الموارد الخصوصية
(4.550)	(4.550)	حصص أرباح مدفوعة
<b>52</b>	<b>(4.525)</b>	<b>التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل</b>
402	108	انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على السيولة و ما يعادل السيولة
(88.710)	66.863	التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبية
246.134	157.826	السيولة و ما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية
<b>157.826</b>	<b>224.797</b>	<b>16 السيولة و ما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية</b>

## إيضاحات حول القوائم المالية

## 1- مرجعية إعداد القوائم المالية .

وقع إعداد و ضبط القوائم المالية للبنك طبقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة عموما بالبلاد التونسية و خاصة المعايير القطاعية للمؤسسات البنكية ( من م 21 الى 25 ) و قواعد البنك المركزي التونسي و خاصة المنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 و المنشور عدد 08/93 المؤرخ في 93/07/30 و المنشور عدد 04/99 المؤرخ في 99/03/19.

و تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2003 ، قام البنك بتغيير طريقة احتساب الفوائد المعلقة و ليس لهذا التغيير تأثيرا على نتيجة السنة .

## 2- أسس القيس و المبادئ المحاسبية المعتمدة .

وقع إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ و المعايير المحاسبية و قواعد القيس التالية:

## 1-2- قاعدة الإقرار بالمدخيل

يقع الإقرار بالمدخيل المرتبطة بالتعهدات بطريقة تمكن من ربطها بسنة استحقاقها إلا إذا كان تحصيلها الفعلي غير متأكد بصفة معقولة.

## \* ربط الفوائد:

يقع الإقرار بالفوائد كلما أصبحت مستحقة و وفقا للزمن المنقضي و الرصيد المتبقي عند بداية كل فترة محاسبية. يقع اعتبار الفوائد الغير مستحقة ضمن قائمة التعهدات خارج الميزانية.

## \* الفوائد المعلقة:

تدرج ضمن هذا الحساب الفوائد التي تبين أن استردادها غير مؤكد عند القيام بتقييم الأصول و تغطية المخاطر. و قد قام البنك بتعليق الفوائد على أساس الفصل 9 من منشور البنك المركزي عدد 24-91

## \* العمولات:

يقع الإقرار بالعمولات عندما يتم إسداء الخدمة، و كلما أصبحت مستحقة طيلة الفترة التي يغطيها التعهد أو طيلة فترة تحقيق الاعتماد.

## 2-2- قواعد إقرار مخصصات المدخرات

في القوائم المالية المختومة في 2003/12/31 ، وقع تقييم المستحقات طبقا لقواعد البنك المركزي التونسي و خاصة المنشور عدد 24/91 المؤرخ في 91/12/17 و المنشور عدد 08/93 المؤرخ في 93/07/30 و المنشور عدد 04/99 المؤرخ في 99/03/19.

## 2-3- قواعد ترتيب و تقييم السندات و إقرار المدخيل التابعة لها

## أ- ترتيب السندات

- سندات المتاجرة : السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير جدا و التي تكون مبادلاتها ضمن سوق منظمة و سائلة.

- سندات التوظيف : السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير يفوق ثلاث أشهر.

- سندات الاستثمار : و هي السندات المقتناة من طرف البنك بنية حازمة في مسكها مبدئيا لغاية حلول أجلها و أن تمتلك الوسائل الكافية لتحقيق هذه النية.

- سندات المساهمة : الأسهم و السندات ذات الدخل المتغير التي تمسك لغاية تحقيق مردود كاف على مدة طويلة، أو التي تمكن من متابعة العلاقات البنكية مع الشركة المصدرة.

- الحصص في المؤسسات المشتركة و المؤسسات المزدوجة و الحصص في المؤسسات المرتبطة : ترتب من بين هذه القيم السندات التي يعتبر امتلاكها لمدة طويلة مفيدا لنشاط البنك لأنه يمكن أو لا من ممارسة تأثير واضح و جلي أو رقابة مقترنة أو كلية على الشركة المصدرة.

ب- تقييم السندات

- تقيد السندات بتكلفة اقتنائها.
- عند كل إقفال محاسبي، يقع تقييم السندات حسب سعر السوق بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالية وحسب القيمة الصحيحة بالنسبة للسندات الأخرى.
- ينتج عن ناقص القيمة الكامن والمنجر عن الفرق بين القيمة المحاسبية و سعر السوق أو القيمة الصحيحة للسندات تكوين مدخرات لانخفاض القيمة. غير أنه لا يتم الإقرار بفائض القيمة الكامن ضمن النتائج.

ج- مداخيل محفظة السندات

- يقع الإقرار بمداخيل السندات ضمن النتائج مباشرة عند الاقتناء حتى وإن لم يقع تحصيلها.
- تقيد حصص الأرباح في الإيرادات حالما يحصل الحق في حصص الأرباح (قرار توزيع الأرباح من طرف الجلسة العامة العادية للشركة المصدرة).

- تعتبر الفوائد المستحقة على الأذون و الرقاع في تاريخ الإقفال المحاسبي إيرادات مستحقة و تقيد ضمن الإيرادات.
- على عكس السنوات الفارطة، وقع احتساب حصص الأرباح و فائض القيمة على سندات التوظيف ضمن "مراييح محفظة السندات التجارية" بعد أن كانت تحتسب ضمن "مراييح محفظة الاستثمار". و قد وقع تعديل قائمة النتائج على هذا الأساس.

## 2-4- قواعد تحويل العمليات بالعملة الأجنبية و إعادة التقييم و الإقرار بنتائج الصرف.

- قواعد التحويل : يتم تحويل الأعباء و الإيرادات المدونة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ الإقرار بها.

- يتم في كل إقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول و عناصر الخصوم و عناصر خارج الموازنة على أساس معدل سعر الصرف شراء و بيع يوم إقفال الوضعية.

- الإقرار بنتيجة الصرف : يتم عند كل إقفال محاسبي الإقرار ضمن نتيجة الفترة المعنية بالفرق بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم و عناصر خارج الموازنة من جهة و المبالغ الموافقة لها في حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف من جهة أخرى.

## 2-5- الأصول الثابتة.

- تقيد الأصول الثابتة المادية حسب تكلفة الاقتناء، و يتم احتساب الاستهلاك بطريقة الاستهلاك المتساوي

الأقساط حسب النسب التالية :

2 %	* مباني
10 %	* معدات مكتبية
20 %	* معدات نقل
20 %	* معدات إعلامية
20 %	* معدات الوقاية و الخزانات الحديدية
33,33 %	* برامج معلوماتية
10 %	* لوحات فنية
10 %	* تركيب و تهيئة الأجهزة و المعدات

البنك العربي لتونس (تابع)

## 3- إيضاحات تفسيرية

(الأرقام بألف دينار)

## إيضاح 1 : مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية

بلغت المستحقات على المؤسسات البنكية و المالية في نهاية ديسمبر 2003 مبلغ 105.544 ألف دينار مقابل 122.483 ألف دينار في نهاية السنة الفارطة.

31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2003	
12.508	25.621	أرصدة و ايداعات لدى بنوك و مؤسسات مالية
51.000	37.500	قروض على السوق المالية ما بين البنوك
52.484	37.264	قروض بالعملة الأجنبية
6.119	4.518	مستحقات أخرى
155	640	حسابات تابعة
122.266	105.544	المجموع الصافي

## إيضاح 2 : مستحقات على الحرفاء

بلغت المستحقات على الحرفاء في 2003/12/31 776.393 ألف دينار مقابل 703.593 ألف دينار في 31 ديسمبر 2002.

31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2003	
786.305	870.776	مستحقات على الحرفاء
9.755	13.304	قروض على موارد خصوصية
17.444	11.965	قروض أخرى
(3.378)	(2.542)	فوائد مقبوضة مقدما
810.126	893.502	المجموع الخام
(79.544)	(91.141)	مدخرات
(26.989)	(25.968)	فوائد معلقة
703.593	776.393	المجموع الصافي

## إيضاح 3 : محفظة السندات التجارية

بلغت محفظة السندات التجارية 166.640 ألف دينار في 2003/12/31 مقابل 12.541 ألف دينار في 2002/12/31.

31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2003	
13.361	164.314	بنود خزينة
(2.967)	1.240	حسابات و ديون تابعة
2.812	1.823	سندات التوظيف
(665)	(737)	مدخرات/ سندات التوظيف
12.541	166.640	المجموع

## إيضاح 4 : محفظة الاستثمار

بلغت محفظة الاستثمار 36.268 ألف دينار في 31 ديسمبر 2003 مقابل 35.061 ألف دينار في 31 ديسمبر 2002.

31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2003	
5.539	6.029	أسهم استثمار
3.600	5.340	سيكار شركات ذات رأس مال تنمية
4.783	4.994	سندات المساهمة
8.373	8.798	حصص في مؤسسات مرتبطة
14.333	14.183	سندات لاعادة التفويت

البنك العربي لتونس (تابع)

3.687	4.174	حسابات تابعة
40.315	43.518	المجموع الخام
(4.130)	(5.899)	مدخرات
(1.124)	(1.351)	فوائد معلقة/سندات لاعادة التفويت
35.061	36.268	المجموع الصافي

## إيضاح 5 : الأصول الثابتة

في 31 ديسمبر 2003 ، بلغت الأصول الثابتة 22.287 ألف دينار مقابل 20.898 ألف دينار في 2002/12/31 .

## جدول تطور الأصول الثابتة

القيمة الصافية في 03/12/31	استهلاكات	القيمة الخام في 03/12/31	المبيعات	المشتريات	القيمة الخام في 02/12/31	
15.600	9.838	25.438	119	1.846	23.711	أرض ، مباني وتهيئة
5.067	12.369	17.436	16	1.751	15.701	معدات و أثاث
821	1.335	2.156	553	106	2.603	معدات نقل
799	14	813	0	451	362	أصول ثابتة أخرى
22.287	23.556	45.843	688	4.154	42.377	المجموع

## إيضاح 6 : ودائع و أموال المؤسسات البنكية و المالية

بلغت ودائع المؤسسات البنكية و المالية 67.437 ألف دينار في 2003/12/31 مقابل 15.466 ألف دينار في 2002/12/31 .

31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2003	
3.145	7.651	ودائع تحت الطلب
6.670	7.620	ودائع لأجل
5.651	52.165	قروض
0	1	ديون تابعة
15.466	67.437	المجموع

## إيضاح 7 : ودائع الحرفاء

بلغت ودائع الحرفاء في 31 ديسمبر 2003 ، 958.832 ألف دينار مقابل 814.949 ألف دينار نهاية سنة 2002 .

31 ديسمبر 2002	31 ديسمبر 2003	
289.076	282.697	ودائع تحت الطلب
353.053	489.866	ودائع لأجل
135.122	145.920	الخار
28.156	30.175	ودائع أخرى
9.542	10.174	ديون تابعة
814.949	958.832	المجموع

## إيضاح 8 : الأموال الذاتية

## جدول تطور الأموال الذاتية

الرصيد في 2003/12/31 قبل تخصيص النتيجة	النتيجة في 2003/12/31	الرصيد في 2002/12/31 بعد تخصيص النتيجة	الرصيد في 2002/12/31 قبل تخصيص النتيجة	
35.000		35.000	35.000	الرأسمال الاجتماعي
44.966		52.296	51.651	احتياطات
3.500		3.500	3.500	احتياطات قانونية
5.178		7.183	6.538	احتياطات ذات نظام خاص
5.840		6.798	6.798	احتياطات لاعادة الاستثمار
23.064		23.064	23.064	منحة الإصدار
4.219		4.219	4.219	احتياطات/إعادة تقييم
3.165		7.532	7.532	احتياطات أصبحت محررة

البنك العربي لتونس (تابع)			
	4.900		أموال ذاتية أخرى
19	19	79	نتائج مؤجلة
	(12.230)	(12.230)	تعديلات محاسبية
13.395	13.395	10.035	النتيجة
93.380	79.985	84.535	مجموع الأموال الذاتية

لقد وقع تسجيل النقص في المخصصات بالنسبة للسنوات الماضية ضمن الأموال الذاتية و ذلك باعتماد التعديلات المحاسبية. لم يقع اجراء تعديل الموال الذاتية السابقة و ذلك لعدم إمكانية تحديد تأثيرها على كل سنة مالية. و قد تم إطفاء انعكاس هذه التعديلات بالاحتياطيات ذات نظام عام بمبلغ قدره 4.900 ألف دينار و الاحتياطيات لاعادة الاستثمار المحررة بمبلغ قدره 7.330 ألف دينار. و تبقى معالجة الاحتياطيات ضمن القوائم المالية لسنة 2003 مشروطة بمصادقة الجلسة العامة.

#### إيضاح 9 : فوائد دائنة و مداخل مماثلة

بلغت الفوائد الدائنة خلال هذه الفترة 62.147 ألف دينار مقابل 53.724 ألف دينار في نهاية سنة 2002.

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	
3.610	6.014	فوائد مقبوضة / عمليات الخزينة و ما بين البنوك
31.755	36.466	فوائد مقبوضة على قروض قصيرة، متوسطة و بعيدة المدى
17.059	16.108	فوائد مقبوضة/ حسابات جارية
1.300	3.559	فوائد مختلفة
53.724	62.147	المجموع

#### إيضاح 10 : عمولات دائنة

بلغت العمولات 11.913 ألف دينار في 31 ديسمبر 2003 مقابل 11.234 ألف دينار في 31 ديسمبر 2002 .

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	
5.058	5.482	عمولات على حسابات و أرصدة و وسائل الدفع
2.618	2.496	عمولات على العمليات الأجنبية
2.440	2.609	عمولات على الكفالات و الضمانات المقدمة
1.118	1.326	استرجاع مصاريف و عمولات أخرى
11.234	11.913	المجموع

#### إيضاح 11 : مرابيح على محفظة السندات التجارية و العمليات المالية

حققت محفظة السندات التجارية و العمليات المالية مرابيح قدرها 16.639 ألف دينار في 2003/12/31 مقابل 10.608 ألف دينار في 2002/12/31

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	
2.493	8.141	إيرادات على سندات الخزينة
87	728	حصص أرباح و فائض قيمة على بيع سندات التوظيف
(142)	(202)	مخصصات على سندات التوظيف
9	130	استرداد مدخرات على سندات التوظيف
2.447	8.797	مرابيح محفظة السندات التجارية
846	417	فوائد على بيع و شراء عملات لأجل



البنك العربي لتونس (تابع)

737	690	إيرادات فرق عملة
6.819	6.137	إيرادات /خسائر على قاعة العمليات الفورية
(241)	598	إيرادات /خسائر على قاعة العمليات لأجل
8.161	7.842	مربح العمليات المالية
10.608	16.639	المجموع

## إيضاح 12 : مرابح محفظة الاستثمار

بلغت مرابح محفظة الاستثمار 2.206 ألف دينار هذه السنة مقابل 2.544 ألف دينار في السنة الفارطة.

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	إيرادات قيم منقولة
1.099	911	إيرادات على السندات القابلة للتفويت
1.445	1.295	
2.544	2.206	المجموع

## إيضاح 13 : فوائد مدينة و أعباء مماثلة

بلغت الفوائد المدین مبلغ 32.526 ألف دينار في 31/12/2003 مقابل 26.089 ألف دينار في 31 ديسمبر 2002.

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	فوائد مدينة على عمليات الخزينة و ما بين البنوك
787	228	فوائد مدينة على موارد خصوصية
696	801	فوائد مدينة على ودائع لأجل
18.476	25.234	فوائد مدينة على حسابات ادخار
5.197	4.712	فوائد مدينة على ودائع تحت الطلب
933	1.551	
26.089	32.526	المجموع

## إيضاح 14 : مخصصات المدخرات/ المستحقات

بلغ رصيد هذا الحساب 11.653 ألف دينار مقابل 6.813 ألف دينار في 2002/12/31 .

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	مخصصات مدخرات / مستحقات مشكوك في تحصيلها و مخاطر مختلفة
9 051	12.199	إسقاط ديون
2.021	1.018	استرداد مدخرات
(4 259)	(1564)	
6.813	11.653	المجموع

## إيضاح 15 : مخصصات المدخرات / محفظة الاستثمار

بلغ رصيد هذا الحساب 1.697 ألف دينار مقابل 1.579 ألف دينار في 2002/12/31.

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	
1.816 (237)	2.050 (353)	مخصصات مدخرات / محفظة الاستثمار استرداد مدخرات
1.579	1.697	المجموع

## إيضاح 16 : السيولة و ما يعادل السيولة

الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2002	الفترة ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 2003	
34.597 105.334 33.361	31.161 96.759 164.315	الخزينة و أموال لدى البنك المركزي و مركز الصكوك البريدية أموال لدى البنوك و المؤسسات المختصة محفظة السندات التجارية القصيرة الأجل
(15.466)	(67.438)	ودائع البنوك و المؤسسات المختصة
157.826	224.797	المجموع

## التقرير العام لمراقب الحسابات

إلى سامي عناية السادة المساهمين في رأسمال البنك العربي لتونس

تنفيذاً للمأمورية التي تفضلت الجمعية العمومية للبنك بإسنادها إلينا بتاريخ 3 ماي 2003 , يطيب لنا أن نرفع إليكم تقريرنا العام حول الحسابات السنوية للبنك العربي لتونس بعنوان السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003.

1- قمنا بدراسة الموازنة وقائمة النتائج و جدول التدفقات المالية والإيضاحية حول القوائم المالية بعنوان الفترة الفاصلة بين غرة جانفي وموفي ديسمبر 2003 كما تم إعدادها من طرف مجلس إدارة البنك علما وان إعداد القوائم المالية يرجع بالنظر إلى مجلس إدارة البنك يتم تحت مسؤوليته وتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه القوائم بناء على التزامنا بالاستقلالية و تأسيسا على أعمال التدقيق التي تولينا إنجازها.

2- وقد اعتمدنا في قيامنا بمراقبة حسابات البنك على القواعد المتعارف عليها عادة في ميدان التدقيق والتي تستوجب منا تخطيط أعمالنا وإنجازها قصد الوصول إلى قناعة معقولة بأن البيانات المالية إجماليا لا تتضمن أخطاء ذات أهمية نسبية. ويشتمل التدقيق على فحص عينات من عناصر الإثبات ذات العلاقة بالمعلومات المدرجة بالقوائم المالية كما يتضمن تقييم القواعد المحاسبية المعتمدة و الوقوف على التقديرات ذات الأهمية النسبية التي يحددها مجلس الإدارة فضلا على تقييم طريقة العرض الإجمالي للقوائم المالية.

3- وفي رأينا فان أعمال التدقيق التي تولينا إنجازها توفر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا المهني حول عدالتها وصدقها.

4- قمنا في إطار أعمالنا بدراسة نظام الضبط الداخلي المعتمد بالبنك وتناولنا في هذا الشأن تقييم الإجراءات والتراتب الإدارية والمالية والمحاسبية والمعلوماتية والقانونية الجاري بها العمل كما أعدنا في الموضوع تقريرا رفعناه إلى الإدارة العامة للبنك في 19 أكتوبر 2003 يمثل التقرير المذكور جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

5- لاحظنا خلال إنجاز مهمتنا وجود عناصر موضوعية وتنظيمية لا تتعارض في رأينا مع صحة حسابات البنك وعدالتها لكنها تسببت نسبيا في تحديد مجال أعمال التدقيق وتعقيدها ونوردها للإعلام ونوصي بتداركها وتمثل العناصر المذكورة خصوصا فيما يلي :

أ- بالنسبة للقروض التي تمت إعادة جدولتها يقوم البنك خلال السنة بقيد الأقساط غير المستخلصة بعنوان الاصل و بعنوان الفائدة تحت بند واحد دون تفصيل مما يترتب عليه قيد تلك الفوائد خلال السنة ضمن إيرادات البنك ويحتم معالجتها وإلغائها جزافيا وبصورة جمالية في تاريخ قفل الحسابات السنوية .

ت- تتم معالجة العمليات بين الفروع والمقر بصورة مكثفة في نهاية السنة مما ينتج عنه تضخيما في رصيد الحسابات المعلقة الى غاية تاريخ قفل الموازنة ويتسبب في ترفيع عدد القيود المحاسبية بعنوان تسوية تلك المعاملات ومعالجتها.

ت- يقوم البنك بتقييم ملاءة عملائه وقدتهم على الوفاء بتعهداتهم مستقبلا دون الاعتماد على معلومات حديثة حول الوضعية المالية لعدد منهم بسبب غياب تلك المعلومات مما يحد من مدى دقة التقديرات المنجزة بذلك العنوان.

ث- يقوم البنك باعتماد مسلك محاسبي يتمثل في قيد مكونات المحفظة المالية و المحفظة التجارية بصورة اجمالية ودون تفصيلا مما يتحتم معه الرجوع في نهاية السنة المالية الى عناصر خارجة عن المحاسبة والاعتماد عليها في تحديد مستحقات البنك و توزيعها بين عملائه حالة بحالة وخصوصا بما تعلق منها من اقساط غير مستخلصة و فوائد مؤجلة ومخصصات مرصودة.

6- حضرنا عمليات جرد المحفظة المركزية والخزينة المركزية للبنك وخزائن أربعة فروع بتاريخ 31 ديسمبر 2003 وتم العثور على فوارق تقدر ب 0,102 م.د.ت تمكن البنك من اثبات 51% منها الى تاريخ انتهاء اعمالنا.

7- قمنا بالثبوت من مدى تقيد البنك العربي لتونس بالافتراضات الأساسية في المحاسبة ' خصوصا ما تعلق منها بالاستحقاق والتماثل فلاحظنا ما يلي :

أ- تم خلال السنة المالية موضوع التدقيق اعتماد طريقة جديدة في تأجيل الفوائد نتج عنه ادراج ايرادات اضافية بعنوان فوائد مؤجلة تم رصدها خلال السنوات الماضية تتعلق بمستحقات متنازع قضائيا في شأن استخلاصها وأخرى لازالت مصنفة من طرف البنك.

ويتمثل التغيير المذكور في استبدال المنهج المعتمد سابقا والقاضي بتوظيف المبالغ المستخلصة بعنوان القروض المتنازع في شأنها والقروض المصنفة للتقليص أولا بأول من أصل الدين واستعمال ما تبقى لتغطية الفوائد المؤجلة بمنهج جديد تم اعتماده خلال السنة المالية موضوع التدقيق يتمثل في توظيف المبالغ المتأتية من استخلاص نفس القروض لتغطية الفوائد المؤجلة أولا بأول وتوظيف ما تبقى منها لتغطية أصل الدين وهو ما تسبب في ترفيع إيرادات البنك مقارنة بالسنوات الماضية بما قدره 2,014 م.د.ت

وقد قام البنك برصد مخصصات بنفس المبلغ لتعويض الفوائد المؤجلة التي تم ادراجها ضمن ايراداته خلال السنة المالية 2003 مما نتج عنه الغاء مفعول المنهج الجديد على النتائج الصافية بعنوان السنة المالية موضوع التدقيق مقارنة مع سابقتها.

ويمثل اعتماد الطريقة الجديدة في رأينا استثناء بالنسبة للأهداف المنصوص عليها صلب المعايير المحاسبية المتضمنة لشروط تقييد المداخل ويؤثر في غياب معالجة رجعية للبيانات المالية بعنوان السنة المقلدة في 31 ديسمبر 2002 على المقارنة بين إيرادات الاستغلال البنكي بعنوان السنة المالية موضوع التدقيق وبين الإيرادات المسجلة بنفس العنوان في نهاية السنة السابقة.

ب- تتضمن الأموال الذاتية للبنك احتياطي خاص بعنوان إعادة تقييم عقار يضم المقر الاجتماعي للبنك بما قدره 4,218 م.د.ت تم تحديده حسب اختبار في الغرض خلال سنة 2000 بناء على القيمة الاقتصادية للعقار المذكور وتم إدراجه منذ ذلك التاريخ ضمن الأموال الذاتية للبنك. وفي رأينا فان قيد هذه العملية يعتبر استثناء بالنسبة لما نص عليه المعيار المحاسبي عدد 5.

ت- قام البنك خلال السنة المالية موضوع التدقيق بالغاء مخصصات تم رصدها مسبقا بما قدره 0,961 م.د.ت وتتعلق هذه المخصصات باستحقاقات اجتماعية تساوي 0,514 م.د.ت وبقيمة عقار موضوع نزاع بما قدره 0,447 م.د.ت

8- أفرزت عمليات التسوية المنجزة على الحسابات المعلقة بين الفروع والمقر على جملة من الأرصدة التي تفتقر الى عناصر الاثبات الضرورية يبلغ مجموعها 0,954 م.د.ت يتعين في رأينا اتمام معالجتها بالكامل وتتمثل هذه الأرصدة خصوصا فيما يلي :

أ- عمليات بالعملة الأجنبية بقيت تحت التسوية ضمن الرصيد المدين لحساب "ما بين الفروع والمقر" يساوي مجموعها 0,306 م.د.ت

ب- عمليات مدينة بالعملة الأجنبية تساوي 0,195 م.د.ت وأخرى بالدينار التونسي تساوي 0,332 م.د.ت تم ادراجها تباعا صلب الرصيد المدين لحساب "مستحقات على العملاء بالعملة الأجنبية" "ومستحقات على العملاء بالدينار" وتتعلق هذه العمليات بمبالغ تم سحبها بواسطة بطاقات مغناطيسية في تونس وفي الخارج لا زالت تحت التسوية .

9- قمنا بتقييم المخاطر المتعلقة بمستحقات البنك وخصوصا بالتزامات الحرفاء والمؤسسات المساهم في رأس مالها .

وقد اعتمدنا ما جاءت به المعايير المهنية المتعارف عليها عادة وما نصت عليه مناشير البنك المركزي عدد 91-24 و 94-23 و 99-04 و

01-12 المؤرخة تباعا في 17 ديسمبر 1991 وفي 30 جويلية 1993 وفي 19 مارس 1999 و 4 ماي 2001.

وبذلك قدرت المخاطر المتعلقة بمستحقات البنك بحوالي 125 م.د.ت منها 8 م.د.ت تتعلق بمحفظة المساهمات.

وقد رصد البنك لنفس الغاية والى موفى ديسمبر 2003 مخصصات تساوي 97,775 م.د.ت منها 93,293 م.د.ت موزعة على مساهمات البنك وعلى مستحقاته حالة بحالة كما رصد البنك بنفس العنوان فوائد مؤجلة تساوي 27,318 م.د.ت أي ما مجموعه 125,093 م.د.ت

وبذلك فان المخصصات المرصودة من طرف البنك تكفي حسب رأينا لتغطية المخاطر المتعلقة بمستحقاته وبمساهماته في موفى ديسمبر 2003

منها 12,230 م.د.ت قيدت بعنوان السنوات السابقة باعتبارها ناجمة عن تحيين في طريقة احتساب المخصصات وخصمت بذلك العنوان من الأموال الذاتية للبنك. وقد تم تحميل أعباء المعالجة الرجعية للمخصصات المذكورة على المدخرات المرصودة للغرض بما قدره 4,9 م.د.ت أما الباقي فقد تم تحميله لمدخرات إعادة الاستثمار بعد أن أصبحت بدورها محررة جبانيا . وتم بناء على ذلك تعديل البيانات المالية بعنوان السنة موضوع التدقيق مع جعله معلقا على موافقة الجمعية العامة.

10- قمنا بتصنيف أصول البنك حسب المخاطر عملا بما هو متعارف عليه مهنيا وبما نصت عليه مناشير البنك المركزي عدد 24-91 و عدد 93-8 و عدد 04-99 و عدد 01-12 المؤرخة تباعا في 17 ديسمبر 1991 وفي 30 جويلية 1993 وفي 19 مارس 1999 وفي 4 ماي 2001.

وتبين لنا خلال ذلك أن الأصول المصنفة باعتبارها على سبيل الاحتمال قابلة للتعرض للمخاطرة تساوي الى غاية 31 ديسمبر 2003 : 1,152 م.د.ت منها 357 م.د.ت تخص التعهدات خارج موازنة البنك .

وتساوي هذه الأصول 66% من مجموع موازنة البنك وتعهدات خارج الموازنة وذلك باعتبار مجموع المخصصات الضرورية والفوائد المؤجلة لغاية 31 ديسمبر 2003 مع خصم الضمانات المالية وضمانات الدولة وضمانات مؤسسات التأمين الممنوحة لفائدة البنك.

وتبلغ الأموال الذاتية للبنك 88,733 م.د.ت وتمثل بذلك 7,7% من مجموع الأصول المصنفة باعتبارها على سبيل الاحتمال قابلة للتعرض للمخاطرة .

11- قمنا بدراسة 77,75 % من مستحقات البنك حالة بحالة وتناول فحصنا 823 علاقة أي ما يساوي 888 م.د.ت من مجموع 1,143 م.د.ت مصنفة حسب ما هو متعارف عليه مهنيا و مت نصت عليه مناشير البنك المركزي السالفة الذكر على النحو التالي :

مستحقات عادية (0)	مستحقات تستوجب المتابعة (1)	مستحقات استخلاصها غير متأكد (2)	مستحقات موضوع خطر (3)	مستحقات عسيرة الاستخلاص (4)	مستحقات موضوع نزاع (4)
706.418	253.576	14.849	25.623	37.254	104.806

12- عملا بما نصت عليه مناشير البنك المركزي المشار إليها أنفا قمنا بدراسة توزيع المخاطر فتبين لنا أن 24 علاقة تتجاوز المستحقات المحمولة على كل منها 5 % من مجمل الأموال الذاتية معدلة حسب ما جاء بالفقرتين 10 و 11 أعلاه دون أن يتجاوز مجموع تلك المستحقات 5 أضعاف الأموال الذاتية للبنك وتبين أيضا أن علاقيتين تتجاوز المستحقات المحمولة على كل منهما 15 % من مجمل الأموال الذاتية دون أن يتجاوز مجموع تلك المستحقات ضعف الأموال الذاتية للبنك كما تبين أن 3 علاقات تتجاوز المستحقات المحمولة على كل منها 25 % من مجموع الأموال الذاتية للبنك ويعتبر هذا التجاوز مجانباً للمنع الوارد بالفقرة الثانية من منشور البنك المركزي عدد 04-99 المؤرخ في 19 مارس 1999.

كما قمنا بناء على ما نصت عليه المناشير المذكورة بدراسة توزيع المخاطر بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة وبالنسبة للمساهمين بأكثر من 10 % من رأس المال فتبين لنا أن المستحقات المحمولة عليهم لا يتجاوز مجموعها السقف الأدنى الذي حددته النصوص المرجعية المشار إليها.

13- اعتبرا لما أولينا من عناية لإنجاز أعمالنا ولما جاء بالفقرات السابقة من تقريرنا فان البيانات المالية للبنك العربي لتونس الواردة بالصفحات الموالية من 12 إلى 26 تعبر في رأينا عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله كما هي في موفى ديسمبر 2003 طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

14- لم يقدم لنا البنك تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة حول نشاط البنك بعنوان السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003 كما لم يقدم لنا مشروع اللوائح المعروضة عليها لذا و عملا بأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية فإنه لا يمكننا إبداء الرأي في شأن المعلومات الواردة بالتقرير المشار إليه ذات العلاقة بالحسابات .

تونس في 27 ماي 2004

مراقب الحسابات

أحمد منصور

## التقرير الإضافي لمراقب الحسابات

إلى سامي عناية السادة المساهمين في رأسمال البنك العربي لتونس

تنفيذا للمأمورية التي تفضلت الجمعية العمومية للبنك بإسنادها إلينا بتاريخ 3 ماي 2003 , يطيب لنا أن نرفع إليكم إضافة إلى تقريرنا العام المؤرخ في 27 ماي 2004 حول الحسابات السنوية للبنك العربي لتونس بعنوان السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003 تتمثل في إبداء رأينا حول صحة المعلومات ذات العلاقة بحسابات البنك و الواردة صلب تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية كما تم تمكيننا منه في تاريخ تحرير هذه الإضافة.

الفقرة 14 (جديدة) : تطبيقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية قمنا بدراسة المعلومات ذات العلاقة بالحسابات الواردة صلب تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2003 وصلب مشروع اللوائح المعروضة على الجمعية العمومية و في رأينا فان المعلومات المذكورة لا تستوجب منا ملاحظات خاصة

تونس في 7 جوان 2004

مراقب الحسابات

أحمد منصور

## التقرير الخاص لمراقب الحسابات

إلى سامي عناية السادة المساهمين في رأسمال البنك العربي لتونس

عملا بأحكام الفصل 29 من القانون عدد 65-2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 و 205 و 475 من مجلة الشركات التجارية نتشرف بإعلامكم بأن مجلس إدارتكم لم يشعرنا بوجود اتفاقيات تنضوي تحت ما جاءت به أحكام الفصول المشار إليها أعلاه.

كما يطيب لنا أن نفيدكم بأننا لم نعرثر خلال قيامنا بأعمالنا على اتفاقيات تنضوي تحت ما جاءت به أحكام الشركات التجارية المذكورة.

تونس في 27 ماي 2004

مراقب الحسابات

أحمد منصور